قراءةٌ في حَدّ الكلمة في (تسهيل الفوائد) لابنِ مالك (ت672هـ)

أ. فهد بن خميس العبري
طالب دكتوراة - كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس

الملخص

يدرس هذا البحث الكلمة في كتاب (تسهيل الفوائد) لابن مالك، ذاكرًا أقوال النحويين واختلافهم فيما يتعلق بما ورد في حدّ الكلمة من كونها لفظًا أو قولًا، أو ما يتعلق بشروطها؛ كشرط الاستقلال، ملاحِظًا في ذلك أثر المنطق في بعض مسائل النحو، مبينًا بجلاء من وافق ابن مالك ومن خالفه من النحويين.

وبما أن للتسهيل شروحًا، فمن المهم العروج على ما قاله النحويون ممن شرحوا التسهيل، ولو بعضهم؛ لذا اعتنى البحث ببيان رأي بعض

الشراح كأبي حيان (ت745هـ)، وغيره مما ستجده منثورا داخل البحث.

الكلمات المفتاحية: حدّ الكلمة، تسهيل الفوائد، ابن مالك، اللفظ، القول، شروح التسهيل، المنطق، الاستقلال.

A Study of the Word Limit in (Facilitating the Benefits) By Ibn Malik (d. 672 AH).

Abstract

This research studies the word in the book named "Facilitating Benefits" by Ibn Malik, mentioning the statements of grammarians and their differences regarding what was mentioned in the limitations of a word as a word or as a saying, or related to its conditions; as a condition of independence, noting in this the impact of logic in some grammatical issues, clearly indicating those who agreed with Ibn Malik and those who disagreed with him.

Since the facilitation has explanations, it is important to refer to what the grammarians who explained the facilitation, even some of them, said; Therefore, the research was concerned with stating the opinions of some commentators

such as Abu Hayyan (d. 745 AH), and others which the readers will find spread within the research.

Key words: The word limit, the facilitation of benefits, Ibn Malik, the pronunciation, the saying, the explanations of the facilitation, the logic, the independence.

مقدمة

يُعد (تسهيل الفوائد) لابن مالك (ت672هـ)، من أحسن المتون النثرية التي لقيت عناية بالغة من النحوين؛ فطفقوا يشرحونها، ويبسطون القول فيها، فمنهم من كان موجزًا في شرحه؛ كابن مالك حين شرحه بنفسه، ووصل إلى باب (مصادر الفعل الثلاثي)، ثم أكمله ابنه ابن الناظم (ت686هـ)، وكابن عقيل (ت769هـ) في (المساعد على تسهيل الفوائد)، ومنهم من أسهب وأطال؛ كأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، وتلميذه ناظر الجيش(ت778هـ). ولأهمية هذا الكتاب (تسهيل الفوائد) تنوعت الشروح وتعددت، ومنها:

1- شرح التسهيل، ابن مالك(ت672هـ).
2- شرح ابن الناظم (ت686هـ)، أكمل شرح أبيه.
3- إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك، السبتي (ت733هـ)

4- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان(745هـ).

5- شرح التسهيل، المرادي(ت749هـ).

6- إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل، السمين الحلبي(ت756هـ).

7- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل(769هـ).

8- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسيلي(770).

9- تمهيد القواعد، ناظر الجيش(778).

10- شرح التسهيل، التّنّسي(801).

11- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدماميني(827).

12- موصل النبيل إلى نحو التسهيل، الأزهري(905).

13- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، الدلائي(1090).

وهذه الشروح المذكورة، منها ما هو مطبوع؛ كالتذييل والتكميل، ومنها ما هو محقق في رسالة؛ كموصل النبيل للأزهري

(ت905هـ)، ولم أذكر ما هو مخطوط ولم يحقق في رسالة، أو ما هو مفقود، أو في حكم المفقود؛ كي لا يطول الأمر ويتشعب.

وقد اختلفت تلك الشروح بين معترض غالبًا على صاحب المتن؛ كأبي حيان؛ إذ كان كثيرًا ما يعترض على تعريفات ابن مالك، ومنهم من كان يناقش منتصرًا في أحيانٍ لابن مالك رادًّا على أبي حيان؛ كتلميذه ناظر الجيش، على رغم أن أبا حيان شيخه، إلا أن هذا لم يمنعه أن ينتصر أحيانًا لابن مالك، ويفنّد كلام شيخه. وقد جاءت هذه الدراسة؛ لتلقي الضوء على الكلمة عند ابن مالك من خلال (تسهيل الفوائد)، مجيبة عن أسئلة الدراسة الآتية:

- الكلمة لفظ أم قول، وهل يمكن الجمع بين الأمرين؟
- أكان شرط (الاستقلال) في حد الكلمة دقيقًا؟ أم كان في حاجة إلى إعادة نظر؟

- هل من النحويين من تأثر بالمنطق في دراسته لحد الكلمة؟ والتأثر بالمنطق سائغ رأسًا؟ أم هو أحد عيوب الصنعة النحوية؟

وقد اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم على أربعة مباحث:

المبحث الأول: حد الكلمة باللفظ أو القول.

المبحث الثاني: حد الكلمة بالوضع.

المبحث الثالث: حد الكلمة بالاستقلال.

قراءة في حَدّ الكلمة في (تسهيل الفوائد) لابن مالك (ت672هـ)

المبحث الأول: حَدُّ الكلمة باللفظ أو القول:

يسعى العلماء -إذا أرادوا بيان معنى شيء، أو راموا تمييزه من غيره- إلى حدّه بحدّ يوصلهم إلى مرادهم، ووسيلتهم في الحدود -كي

يَتبيّن معناها- أن يأتوا بالجنس القريب من الكلمة المراد توضيحها[1]، وهذا شأن الحدود عمومًا، يُبدأ فيها بالجنس[2]؛ أي أن الحدود يُبدأ فيها بالعموم ثم الخصوص. والتعريف قد يكون بالحد، وهو ما نُعنى به هنا، وقد يكون بالعلامات، وقد يكون بالتمثيل وهو ذكر الأنواع، كما صنع سيبويه (ت180هـ) حين قال: "فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[3]، وتَبِعَه المبرد (ت285هـ)[4]، وابن السراج (ت316هـ)...[5] ولم أجد من صرّح بتعريف الكلمة بطريقة الحدّ قبل الزمخشري (ت538هـ)[6]، كما سيأتي.

وذكر الحريري (ت516هـ) أن عدم تعريف الشيء قد يكون تعريفًا له؛ وذلك حين ذكر أبيات باب الحرف: "شبّه الحرف في تعريفه بإخلائه من العلامة، بكون ثلاثة أثواب بيض معك، فعلمت اثنين منها، فإخلاءُ الأخير من العلامة علامةٌ له"[7]. وإنما يَحْصُل ذلك في السبر والتقسيم، "وهو استدلال عقلي... ويعني أن تصل إلى الحكم المناسب بعد استبعاد سائر الأحكام المشتبهة به، مثال ذلك أن (نِعْمَ، بِئْسَ) يُشتبه أن تكونا

اسمين أو فعلين أو حرفين، فإذا اختبرنا هذه التقسيمات وجدنا أنهما ليستا حرفين؛ لدخول تاء التأنيث عليهما في مثل: (نِعْمَتِ المرأةُ)، والحرف لا يدخل على الحرف، فلم يبق إلا أن تكونا اسمين أو فعلين، فإذا اختبرنا اسميّتهما وجدنا أنهما ليستا اسمين؛ لإمكان أن يرفعا فاعلين ويدلا على حدث، فيقال: (نَعِمَ زيدٌ وبَئِسَ عمرو)، فلا يبقى إلا أنهما فعلان ماضيان"[8].

للعلماء منهجٌ في التعامل مع التعريفات النحوية والحدود يُقِيمه كثيرون منهم على قواعد المنطق؛ فقد اختلفوا في تعريف الكلمة بين كونها قولًا أو لفظًا؛ إذ زعم كل منهم أن جنسه الذي عرّفه به هو الجنس الأقرب، وجنس غيره هو الأبعد، فقد عرّف ابن مالك الكلمة في تسهيله بأنها: "لفظٌ مستقل دالٌ بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا، ومَنويّ معه كذلك"[9]، فنلحظ هنا أنه عدّ الكلمة (لفظًا)، بخلاف أبي حيان(ت745هـ) الذي عدّها قولًا حين قال: "الكلمة قول"[10].

ويؤصِّل الرضي الأستراباذي القضية قبل الخلاف فيها وهو يشرح تعريف ابن الحاجب "الكلمة لفظ وُضِع لمعنى مفرد" فيقول: "إن الأصل في القول والكلام واللفظ أنها تطلق على الملفوظ سواء كان مفيدًا أم لم يكن مفيدًا، ثم اشتهر أن اللفظ كل ما يُنطق سواء كان مفيدًا أم غير مفيد؛ ولذا لم يناسب أن يقال: لفظ الله؛ بل يقال: قول الله وكلامه"(11).

ولو تجاوزنا الأصل اللغوي الذي ذكره ابن الحاجب، وأخذنا بما اصطلح عليه النحويون لوجدنا شُرّاح التسهيل منقسمين في جنس الكلمة على مذهبين:

المذهب الأول (الكلمة لفظ): قال بذلك من شراح التسهيل: ابن مالك(ت672هـ)(12) -كما أسلفت- وابن عقيل(ت769هـ)(13)، والسلسيلي(ت770هـ)(14)، وناظر الجيش(ت778هـ)(15)، والدماميني(ت827هـ)(16)، والأزهري(ت905هـ)(17)، أما من غير شراح التسهيل فقد رجح ذلك نحويون، منهم: الزمخشري(ت538هـ)، إذ قال: "الكلمة: اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع"(18)، والعُكبَري

(ت616هـ) -على اختلاف يسير- إذ سماها (اللفظة المفردة) حين قال: "فأما اللفظة المفردة نحو (زيد) وحده، ونحو ذلك، فلا يسمى كلامًا، بل كلمة"[19]، وابنُ الناظم(ت686هـ)، إذ قال: "لفظ بالقوة، أو لفظ بالفعل"[20].

المذهب الثاني (الكلمة قول): قال بذلك أبو حيان(ت745هـ)[21] -كما أسلفت- والمرادي(ت749هـ)[22]، ومن غير شراح التسهيل رجح ذلك ابن هشام(761هـ)، إذ قال: "الكلمة قول مفرد"[23] بعد أن نعى على مستعملي (لفظ)، وعده عيبًا؛ لأنه جنس بعيد[24]، على رغم أن ابن هشام نفسه استعمله في تعريف الكلام حين قال: "الكلام لفظ مفيد"[25]! والأشموني(ت900هـ)، إذ قال: "الكلمة قول مفرد"[26]، وقال مثله السيوطي(ت911هـ)[27]، والكرمي(ت1022هـ)[28]، والصبان(ت1206هـ)[29].

آثر ابن مالك -كما أسلفت- استعمال مصطلح (اللفظ)[30]، غير أن أبا حيان (ت745هـ) عدّ ذلك من قبيل استعمال الجنس البعيد، وتقديمِه

على الجنس القريب؛ ذلك أن قوله (اللفظ) في التعريف يدخل فيه الكلمات المهملة؛ كـ(رفعج) مقلوب(جعفر)، ولا يقتصر على المستعملة؛ كجعفر؛ من ثَم كان جنسًا بعيدًا، بخلاف (القول) المخصوص بالمستعمل(31)، واستعمال الجنس البعيد وترك القريب معيبٌ عند أهل النظر(32). ورأى أبو حيان أيضا أن أخذ الجنس البعيد نقصان في الحد؛ لأن فيه إنقاصًا لبعض الكليات الذاتية، فصار نظير قولك: الإنسان جسم ناطق(33).

ورد ناظر الجيش تلميذ أبي حيان أحد شراح التسهيل على هذا، وأوضح أن الإتيان بالجنس القريب لازم في الحد التام، ولم يذكر ابن مالك أنه تام، وعلى تقدير كونه حدًّا تامًّا، فالإتيان باللفظ أولى؛ لأن القول يطلق على الرأي، وعلى الاعتقاد من باب المجاز، وغلب حتى صار كأنه حقيقة؛ وهذا ما جعل ابن مالك لا يذكره في الحد؛ كي لا يوهم دخول غير المراد فيه، وعدل إلى الجنس البعيد(اللفظ)؛ اتقاء للإيهام(34)،

ورد السيوطي(ت911هـ) على مَن قال إن (القول) يدخل فيه معنى الرأي، وقال إنه "ممنوع؛ لعدم تبادره إلى الأذهان؛ إذ هو مجاز"[35].

والذي يميل إليه الباحث أن لكلا المذهبين وجهًا من الصحة العلمية في جانب مما قالوه؛ وذلك للأسباب الآتية:

السبب الأول: أن الذين قالوا بإدخال الصنعة المنطقية في فحص دقة التعريفات على حق؛ لكن ليس من جهة جواز أن تُفْرَض مفاهيم علم المنطق على مصطلحات النحويين؛ بل من جهة اختبار دقة تعريفات النحويين بآلية الكليات الخمس المنطقية، فالمناطقة لا يختارون للنحويين الألفاظ الصالحة لاصطلاح النحويين، ولا يتدخلون في المفهوم الذي يتفق عليه النحويون لكل مصطلح اختاروه، وإنما يتدخل المناطقة في طريقة النحوي في تعريف المصطلح النحوي للوصول إلى المفهوم النحوي الخاص به، فـ"الفكر المنطقي لم يقتحم الدراسة النحوية بقدر ما كان علمًا مساعدًا مُعطيًا للدارس الدقة العلمية في الإطلاق للمصطلحات، والكشف عن علائقها"[36] .

وقد عُنِيَت دراسات بعلاقة النحو بالمنطق[37]، وكان بعض المتقدمين في كتبه النحوية يخصص مقدمة في علم المنطق يُسهِّل بها على القارئ فهم ما يرد في كتابه من اصطلاحات المناطقة، فها هو ذا أبو علي الشلوبين (ت645هـ) يقول في طليعة أحد كتبه: "وقد استدعى هذا الفصل [الكلام] معرفة الفرق بين الجنس والنوع، فاعلم أنه لا مطمع لأحد في معرفة حقيقة الفرق بين الجنس والنوع إلا بمعرفة الجنس والنوع والفصل والخاصة، ولا مطمع لأحد في معرفة ذلك إذا لم يكن علم المقدمات من علم المنطق، وهو معرفة الكلي والشخصي والذاتي والعرضي، والمعول في جواب ما هو، والمعول في جواب أي شيء هو"[38].

السبب الثاني: أن الذين قالوا إنه لا يصح إقحام الصنعة المنطقية في الصنعة النحوية محقّون إذا قصدوا ما يقصده علماء المصطلح اليوم من أن أي لفظ لا يُعَدّ مصطلحًا في علم معين إلا إذا اتصف هذا اللفظ بالتردد في الكتاب المتخصص الواحد، وبالشيوع في كتب المتخصصين،

وباتفاق أغلب المختصين على مفهومه(39)، ومن الملحوظ أن مصطلح "اللفظ" أكثر شيوعًا في كتب النحويين من مصطلح "القول"، وأن جمهورهم متفق على أن مفهوم "اللفظ" هو كل ما نُطِق سواء كان مستعملًا أم مهملًا؛ ولأجل ذلك وجب على النحوي إذا أراد تعريف الكلمة ألا يكتفي بإيراد حدّ اللفظ دون ذكر أنه لفظ "دال".

وأما من قال إن حدود النحويين وعلماء الشريعة ليس يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود، وإنما الغرض منها تمييز مفهوم المصطلح من مفهوم غيره، فلا يضر في تعريفها ذكر الجنس البعيد ولا المجاز(40)، وأنه لا يخلو مصطلح من أن يكون له مجاز، وأن غاية الحد النحوي الجمع والضبط، بخلاف الحد المنطقي الذي يروم بيان كنه الشيء بدقة(41)، وأن في صناعة النحو مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق"(42)، فأقول إن هذا صحيح لكن حبذا لو أن التعريف استوفى حدَّه التام، فصار ذكر المجاز والجنس البعيد –بعد ذكر الجنس القريب والفصل- مجرد فضلة واستئناس؛ ذلك لأن فقدان الحد التام في تعريف

الكلمة هو السبب وراء التباس مفهوم بعض التعريفات. وابن مالك حين يُخْرِج من بنية الكلمة ياء (زَيْديّ) وتاء (مسلمة) وهمزة (أعلم) يَدْخُل في إشكال آخر هو أنه دون هذه الأصوات تفقد الكلمة صورتها الذهنية، ويصبح تفكيك هذه الكلمات تغييرًا لمراد المتكلم منها.

السبب الثالث: يكشف السياق في الكتاب المتخصص -عادة- عن المراد منه، فليس المصطلح النحوي في كتب هؤلاء النحويين مدخلًا في قائمة معجم، ولذا نقول إن من قال باللفظ فهو مستبعد للمهمل أصلًا، ومن قال بالقول فهو مستبعدٌ لمعنى الرأي والاعتقاد، واعتلال ناظر الجيش (ت778هـ) لابن مالك أنه استبعد (القول)؛ لأن من معانيه (الرأي والاعتقاد) ليس قويًّا؛ لأن ابن مالك يتحدث عن تعريف الكلمة عند النحويين وليس عند علماء الكلام، فإذا قلْنا إنه قال في تعريف الكلمة "قول مستقل دال بالوضع..." ولم يقل "لفظ" فإنه على رغم ذلك لا يمكن أن يُظَنّ أنه قصد الرأي أو الاعتقاد.

ثم إن من معاني القول التهيّؤ للأفعال، والاستعداد لها، نحو: قال فأكل(43)، ومن معانيه: الفعل، فقد جاء في صحيح مسلم في حديث التيمم: "إنما كان يكفيك أن تقول بيديك هكذا"(44)، قال ابن دقيق العيد (ت702هـ)- أحد شراح الحديث-: "(أن تقول بيديك هكذا) استعمال القول فِي معنى الفعل"، وهما مستبعدان؛ للعلة نفسها التي استبعدنا بها معنى الرأي والاعتقاد(45).

المبحث الثاني: حَدُّ الكلمة بالاستقلال

ذكرت سابقًا أن ابن مالك (ت672هـ) عرّف الكلمة بقوله "لفظ مستقل"(46)، فقيل إنه احترز بقوله (مستقل) من أبعاض الأسماء وأبعاض الأفعال، من نحو ياء النسب في (زَيْديّ)، وتاء (مسلمة)، وهمزة (أعلم)(47)، وقال مخالفوه: لو أنه اقتصر على كلمة (قول) مكان (لفظ) - في نظر من رجّح (قول)- لما احتاج إلى هذا الاحتراز (مستقل)؛ لأن (بعض اسم وبعض فعل) لا يقال لهما قول، وكذلك لو اختار (القول)

لما احتاج إلى ما ذكر في سائر التعريف؛ كقوله (دال بالوضع)، ونحوه[48]. والشراح ممن وافقوا أبا حيان -ممن ذكرتهم سابقًا- وافقوه في نحو هذا.

ولمصطلح "الاستقلال" دلالات مختلفة لا يتفق عليها العلماء، فاستقلال الكلمة عند الأصوليين تعني (دلالة الكلمة على معنى في نفسها)[49]، وهو ما عبّر عنه الزمخشري -وتابعه ابن الحاجب- حين ذكر أن الدليل على حصر الكلمات في ثلاثة أقسام هو أن الكلمة إما أن تدل على معنى مفرد في نفسها، أو تدل على معنى مفرد محتاج إلى أن يقترن بغيره، فإن دلّت على معنى مفرد في نفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة فهي الفعل، وإن لم تقترن فهي الاسم، وأما الحرف فهو ما دل على معنى مفرد محتاج إلى أن يقترن بغيره[50]. ومعنى كلامه أن الحرف ليس له معنى حتى يدخل في تركيب؛ على خلاف الاسم والفعل فإنهما يدلان على معنى دون الحاجة إلى إدخالهما في تركيب.

ويوافق السيوطي (ت911هـ) ابن مالك في مفهوم "الاستقلال"، فقد لاحظ أن بعض الوحدات اللغوية لا تُنْطَق وحدها؛ بل تحتاج إلى وحدات أخرى تَحْمِلُها؛ ولذا عرّف الكلمة بأنها قول مفرد مستقل أو منوي منه، فهو يرى أن حرف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث وألف "ضارب" ليست كلمات؛ لأنها لا تأتي مستقلّة أبدًا(51) .

ومقتضى كلام ابن مالك والسيوطي أن أي لفظ لا يستقل في النطق يخرج من حد الاسم والفعل والحرف، فإذا وافقناهم على هذا فإلى أي صنف تتبع تاء التأنيث نحو (مسلمة) أو ياء النسب وهما لفظان مستعملان دالان على معنى؟ وقس على ذلك سائر الألفاظ غير المستقلة التي لها وظيفة في كلام العرب.

المبحث الثالث: حد الكلمة بالوضع

(الوضع) في قول النحاة "أصل الوضع" يعني الحال التي كانت عليها الظاهرة اللغوية لمّا تواطأ عليها واضعوها، ويشمل أصلَ

الحرف، وأصل الكلمة، وأصل الجملة، وأصل القاعدة. و(الأصل) و(أصل الوضع) مترادفان، ودليل ذلك أنا وجدنا القدماء يراوحون بين المصطلحين في الموضع الواحد؛ مما يعني ترادفهما(52). قال أبو البقاء الكفوي (ت1094هـ) في "الكليات" مراوحًا بين استخدام الأصل وأصل الوضع: "والأصل في تعريف الجنس اللام، والإضافة في ذلك التعريف ملحقة باللام، واللام للاختصاص في أصل الوضع، ثم إنها قد تستعمل في الوقت إذا كان للحكم اختصاص به، وقد تستعمل في التعليل لاختصاص الحكم بالعلة"(53)، وكذلك أورد العكبري (ت616هـ) في "مسائل خلافية في النحو" عند الحديث عن صناعة الاشتقاق: "... أما الفرع والأصل فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهية، فالأصل ههنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعًا أوليًا، والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل، والمثال في ذلك: (الضَّرْب) مثلًا، فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربًا، ولا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك، فأما ضَرَبَ ويَضْرِبُ وضاربٌ ومضروبٌ ففيهما حروف

الأصل وهي الضاد والراء والباء، وزياداتٌ لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب معنى آخر"[54].

ورأى أبو حيان أن بين (اللفظ) و(الدال بالوضع) عمومًا وخصوصًا مطلقين، فاللفظ عنده جنس، و"الدال بالوضع" فصل، فلم يقبل من ابن مالك أن يكون اللفظ مشاركًا للدال بالوضع في إخراج الخط والإشارة والنصبة (العلامات اللغوية) من مفهوم الكلمة؛ ورأى أن الفصل (الدال بالوضع) هو الذي أخرج الخط والإشارة والنصبة من مفهوم الكلمة، ومثّل على صحة قوله إنه لا يقال في (الإنسان حيوان ناطق) أن الجنس أُتِيَ به للاحتراز من الإنسان غير الحيوان؛ وذلك لأن الإنسان أبدًا حيوان حتى لو لم نذكر في تعريفه جنسَه (حيوان)، وقد رد على هذا ناظر الجيش بقوله: "إن الجنس إذا كان أعم من الفصل مطلقًا يذكر لتقييد الذات لا للاحتراز، وأما إذا كان أعمّ من الفصل من وجه، فيجوز أن يحترز به. والجنس الذي هو اللفظ هنا أعم من الفصل الذي

هو الوضع من وجه؛ لأن اللفظ قد يوجد بغير وضع كما في المهملات.

والوضع قد يوجد بغير لفظ كما في النّصُب وغيرها"(55).

الخاتمة

بعد هذه الدراسة في مجال حد الكلمة والبحثِ في جنباتها، تبين ما يأتي من نتائج:

- تأثر النحو العربي عموما، ومبحث الكلمة خصوصا بعلم المنطق، وهذا ما تراه بارزا عند بعض النحويين في تناولهم لهذا الموضوع، ومنهم أبو حيان الأندلسي؛ ولهذا تجده يستعمل بعض مصطلحات المناطقة؛ كالجنس والفصل.
- ليس عيبا أن يتأثر علم بآخر؛ فهذه طبيعة المعرفة، والعلوم إنما يأخذ بعضها بحجز بعض بين تأثر وتأثير.
- تختلف الحدود من عالِم لآخر، فمنهم من يستعمل التعريف كما في حد الكلمة، ومنهم من يستعمل التمثيل كما عند سيبويه في تعريفه الاسم، وهكذا.

- اختلف النحويون في أول تعريفهم للكلمة بين كونها لفظا أو قولا، ولكل منهم وجهة هو موليها، وليس في الأمر كبير إشكال؛ فمن قال باللفظ فهو مستبعد للمهمل أصلًا، ومن قال بالقول فهو مستبعدٌ لمعنى الرأي والاعتقاد، وما شابهه من المعاني التي لا يؤيدها السياق الذي استعمل فيه لفظ الكلمة عند النحويين.
- ينبغي إعادة النظر في شرط الاستقلال في حد الكلمة، وفي الفكرة التي تقول إن أي لفظ لا يستقل في النطق يخرج من حد الاسم والفعل والحرف. وإلا فأيَّ صنف تتبع ياء النسب مثلا؟ وهي لفظ مستعمل دال على معنى؟ وقس على ذلك سائر الألفاظ غير المستقلة التي لها وظيفة في كلام العرب.

الهوامش والإحالات

(1) ينظر: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، د.ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت، ص392.
(2) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1998م، 1/ 15.
(3) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، 1/ 12.
(4) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح: محمد بن عبد الخالق عضيمة، د.ط، عالم الكتب، بيروت، د.ت، 3/1.
(5) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، د.ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت، 3/1.
(6) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، تح: علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م، ص33.
(7) الحريري، أبو محمد القاسم بن علي، شرح ملحة الإعراب، تح: فائز فارس، ط1، دار الأمل، إربد، 1991م، ص9.
(8) الكندي، خالد بن سليمان، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ط1، دار المسيرة، عمّان، 2007م، ص108.
(9) ابن مالك، محمد بن عبد الله بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، د.ط، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر، مصر، 1967م، ص3.
(10) التذييل والتكميل، مج1، ص15.
(11) الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تح: عبدالعال سالم مكرم، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، ج1، ص19، 20، 21، 24.
(12) ابن مالك، محمد بن عبد الله بن عبد الله، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، 1990م، ج1، ص3.
(13) ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، د.ط، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة، 982م، مج4، ص1.
(14) السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تح: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط1، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1986م، مج1، ص95.
(15) ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: علي محمد فاخر وآخرون، ط1، دار السلام، القاهرة، ج1، ص127.

(16) الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تح: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر، ط1، 1983م، ج1، ص62.
(17) الأزهري، خالد بن عبد الله، **موصل النبيل إلى نحو التسهيل (رسالة دكتوراة)**، تح: ثريا عبد السميع إسماعيل، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2008م، ج1، ص2.
(18) المفصل في صنعة الإعراب، ص33.
(19) العكبَري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، مسائل خلافية في النحو، تح: محمد خير الحلواني، ط:1، دار الشرق العربي، بيروت، 1992م، ص35.
(20) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 200م، ص21.
(21) التذييل والتكميل ج1، ص15.
(22) المرادي، الحسن بن قاسم، شرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي)، تح: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، ط1، مكتبة الإيمان، المنصورة، 2006م، ج1، ص65.
(23) ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، القاهرة، 1961م، ص11، وشرح شذور الذهب، تح: عبد الغني الدقر، د.ط، الشركة المتحدة، سوريا، د.ت، ص15.
(24) شرح قطر الندى، ص11.
(25) المرجع السابق، ص43.
(26) الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ج1، ص10. وينظر: الزغبي، عمر بن عبد العزيز، **التعريفات النحوية عند شراح الألفية؛ دراسة وصفية تحليلية (رسالة ماجستير)**، جامعة اليرموك، الأردن، 2009م، ص51.
(27) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، د.ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م، ج1، ص3.
(28) الكرمي، مرعي بن يوسف بن أبي بكر، دليل الطالبين لكلام النحويين، د.ط، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، 2009م، ص13.
(29) الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م، ج1، ص39.
(30) شرح التسهيل، ج1، ص4.
(31) شرح التذييل والتكميل، ج1، ص13.
(32) شرح قطر الندى وبل الصدى، ص11.
(33) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تح: شريف النجار، وياسين أبو الهيجاء، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، 2015م، ج1، ص38.

(34) ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: علي محمد فاخر وآخرون، ط1، دار السلام، مصر، 2007م، ج1، ص130.

(35) همع الهوامع ج1، 23.

(36) الفتحي، محمد ذنون يونس الفتحي، النظرية النقدية في دراسة المصطلح النحوي؛ حواشي القطر أنموذجا: الفيشي، السجاعي، الآلوسيّان، ط1، دار الفتح للدراسات والنشر، عَمان، 2016م، ص125.

(37) من البحوث التي عُنيت ببيان عَلاقة النحو بالمنطق: من قضايا الخطاب اللغوي التراثي: النحو، والمنطق، يوسف منصور، والنحو العربي والمنطق بين الرفض والمهادنة، عبد القادر المهيري، تطور العلاقة بين المنطق الأرسطي والنحو العربي، محمود محمد علي، والفكر النحوي في ضوء المنطق الأرسطي، حسن منديل حسن العكيلي، وغيرها.

(38) الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد، شرح المقدمة الجزولية، تح: تركي بن سهو العتيبي، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1993م، ج1، 202، وينظر: الضحيان، سليمان بن علي، الاعتراض المنطقي على الحد النحوي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغة وآدابها، السعودية، العدد7، يناير 2012م، ص17.

(39) كلود لوم، ماري، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، تر: ريما بركة، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2012م، ص42؛ والكندي، خالد بن سليمان، النحو في كتاب "القواعد المشجعة" لجامعة مرمرة؛ دراسة تقويمية، **مجلة البحث العلمي في الآداب**، جامعة عين شمس، العدد 19، الجزء 6، 2018م، ص200.

(40) ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة، تح: فاخر جبر مطر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م، ج1، ص57.

(41) ينظر: النظرية النقدية في دراسة المصطلح النحوي؛ حواشي القطر أنموذجا: الفيشي، السجاعي، الآلوسيّان، ص123.

(42) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م، ج3، ص152، وينظر: محمد بن صالح الشيزاوي، **الاتساع النحوي في لغة الحديث النبوي الشريف؛ مسند الإمام أحمد بن حنبل أنموذجًا (رسالة دكتوراة)**، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، 2018م، ص18.

(43) الفيروزآبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة
بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص1051.

(44) القشيري، أبو الحسن مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، ج1، ص280.

(45) ابن دقيق العيد، تقي الدين، إحكام الأحكام؛ شرح عمدة الأحكام، تح: أحمد محمد شاكر، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1987م، ج1، ص147.

(46) شرح التسهيل3.

(47) المرجع نفسه.

(48) التذييل والتكميل 19/1.

(49) الرازي، محمد بن عمر، المحصول في علم الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج1، ص79.

(50) ينظر: ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري، تح: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1982م، ج1، ص59.

(51) ينظر: همع الهوامع، ج1، ص3، 4.

(52) الكندي، خالد بن سليمان، أصول النحو؛ النظرية النحوية والأبعاد اللسانية، ط1، بيت الغشام، مسقط، 2017، ص67 ص68.

(53) الكليات، ص124.

(54) مسائل خلافية في النحو، ص 74.

(55) تمهيد القواعد، ج1، ص132، وبهامشه علق المحققون موضحين معنى النُّصُب: "النّصب: جمع نصبة وهي الحال الناطقة بغير اللفظ، والمشيرة بغير اليد. وذلك ظاهر في خلق السموات والأرض، بالنسبة إلى وجود الله، ومن ذلك أيضا: الإشارات والعلامات التي تدل على شيء؛ كإشارات المرور للسيارات والقطارات، وقصبة السبق وغير ذلك".

المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

1) ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1982م.
2) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، د.ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
3) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
4) ابن دقيق العيد، تقي الدين، إحكام الأحكام؛ شرح عمدة الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1987م.
5) ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، د.ط، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة، 1982م.
6) ابن مالك، محمد بن عبد الله بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، د.ط، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر، مصر، 1967م.
7) ابن مالك، محمد بن عبد الله بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، 1990م.
8) ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب، تحقيق: عبد الغني الدقر، د.ط، الشركة المتحدة، سوريا، د.ت.
9) ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، القاهرة، 1961م.
10) الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
11) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1998م.
12) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: شريف النجار، وياسين أبو الهيجاء، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، 2015م.
13) الحريري، أبو محمد القاسم بن علي، شرح ملحة الإعراب، تحقيق: فائز فارس، ط1، دار الأمل، إربد، 1991م.

14) الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر، ط1، 1983م.
15) الرازي، محمد بن عمر، المحصول في علم الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج1، ص79.
16) الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.
17) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م.
18) السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط1، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1986م.
19) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
20) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة، تحقيق: فاخر جبر مطر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م.
21) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.
22) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، د.ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م.
23) الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد، شرح المقدمة الجزولية، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1993م.
24) الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
25) العكبَري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير الحلواني، ط:1، دار الشرق العربي، بيروت، 1992م.
26) الفتحي، محمد ذنون يونس الفتحي، النظرية النقدية في دراسة المصطلح النحوي؛ حواشي القطر أنموذجا: الفيشي، السجاعي، الآلوسيّان، ط1، دار الفتح للدراسات والنشر، عَمان، 2016م.
27) الفيروزآبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
28) القشيري، أبو الحسن مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط.

29) الكرمي، مرعي بن يوسف بن أبي بكر، دليل الطالبين لكلام النحويين، د.ط، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، 2009م.
30) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، د.ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
31) كلود لوم، ماري، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، ترجمة: ريما بركة، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2012م.
32) الكندي، خالد بن سليمان، أصول النحو؛ النظرية النحوية والأبعاد اللسانية، ط1، بيت الغشام، مسقط، 2017.
33) الكندي، خالد بن سليمان، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ط1، دار المسيرة، عمّان، 2007م.
34) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد بن عبد الخالق عضيمة، د.ط، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
35) المرادي، الحسن بن قاسم، شرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي)، تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، ط1، مكتبة الإيمان، المنصورة، 2006م.
36) ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، ط1، دار السلام، مصر، 2007م.

ثانيا: الدوريات:

1) الضحيان، سليمان بن علي، الاعتراض المنطقي على الحد النحوي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغة وآدابها، السعودية، العدد7، يناير 2012م.
2) الكندي، خالد بن سليمان، النحو في كتاب "القواعد المشجعة" لجامعة مرمرة؛ دراسة تقويمية، مجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين شمس، العدد19، الجزء6، 2018م.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

1) الأزهري، خالد بن عبد الله، **موصل النبيل إلى نحو التسهيل (رسالة دكتوراة)**، تحقيق: ثريا عبد السميع إسماعيل، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2008م.
2) الزغبي، عمر بن عبد العزيز، **التعريفات النحوية عند شراح الألفية؛ دراسة وصفية تحليلية (رسالة ماجستير)**، جامعة اليرموك، الأردن، 2009م.
3) الشيزاوي، محمد بن صالح، **الاتساع النحوي في لغة الحديث النبوي الشريف؛ مسند الإمام أحمد بن حنبل أنموذجًا (رسالة دكتوراة)**، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، 2018م.